اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)

د/ بحري محمد الغناي
مدرس الاقتصاد الزراعي- بكلية الزراعة- جامعة سرت

مقدمة :

يعتبر الإنفاق العام ذو أهمية من الناحية الاقتصادية باعتباره أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص، أو بين السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية، و الإنفاق العام يعتبر عاملا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي.

وقد اهتم الاقتصاديين الكلاسيك بتحديد المبلغ الواجب إنفاقه، وكيفية توزيعه بين مختلف وظائف الدولة الأساسية وينادون بان يكون حجم الإنفاق العام في اقل المستويات حتي يتم تخفيض العبء الضريبي علي إفراد المجتمع. و علي الدولة أن تحافظ علي وجود اكبر قدر ممكن من الموارد الإنتاجية بين أيدي إفراد المجتمع لأنهم أكثر كفاءة من الحكومة في استخدام مواردهم. أي يري هؤلاء الاقتصاديين بان يتم تحديد حجم الإنفاق العام ثم تفرض الضرائب اللازمة لتغطية ذلك الإنفاق. إلا أن ظهور أزمة الكساد الكبير سنة ١٩٢٩ والتي صاحبها اختلالات اقتصادية وهيكلية كبيرة، أدي الي تغيرات واسعة في الفكر الاقتصادي و تغيره عن مبادئ الفكر الاقتصادي النقدي الذي أثبته عجزه في مواجهة الأزمة الاقتصادية الي فكر أخر وهو الفكر الاقتصادي المالي، وفي محاولة لوضع حلول لهذه الاختلالات، ومن هنا ركز الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار كينز على الإنفاق العام واعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي. ويتمثل السياسة المالية في دور الدولة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي العام، وذلك لان تغيير الضرائب يؤثر في القوة الشرائية لدي الإفراد والمؤسسات من خلال زيادة مستوي الطلب، بحكم أنه وانطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض فأن الإنفاق العام وهو يمثل الطلب الحكومي يعتبر تحفيزا هاما للطلب الكلي وهو الأمر الذي يولد استجابة مقابلة من جانب العرض بشكل اكبر تزيد في الناتج القومي .

ومع تطور ونمو حجم الإنفاق العام، أصبح الاهتمام في ظل الفكر الاقتصادي المعاصر علي دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام، ومدي تأثره بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى وأهمها الدخل القومي، وقد ترتب علي هذا الاهتمام دراسة أنواع النفقات العامة، وكفاءة استخدام هذه النفقات، وذلك في ظل تنوع وأهمية الأهداف التي تسعي معظم الحكومات المعاصرة الي تحقيقها.

وفي ليبيا كان الهدف من وضع الخطط والبرامج تنشيط الاقتصاد الوطني وذلك من خلال زيادة النفقات سواء كانت جارية أو رأسمالية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، بما إن أثر الإنفاق العام يمر عبر عدد من المتغيرات الاقتصادية حتي يؤثر على النمو الاقتصادي، وبالتالي فأن هذا البحث سيحاول التركيز علي بعض المتغيرات وسوكها نتيجة زيادة الانفاق العام، ومن اهم هذه المتغيرات الناتج المحلي الاجمالي و مكوناته خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

مشكلة البحث:

تعاني غالبية الدول النامية ومن بينها ليبيا عدة مشاكل اقتصادية تتمثل في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض الدخل القومي الحقيقي مما تسبب في تدني مستوي نصيب الفرد، وبالتالي تكمن مشكلة البحث في تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، ومدي تأثير المتغيرات الاقتصادية التي يمر بها الإنفاق على معدل النمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث بشكل عام الي معرفة دور الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩). اما بشكل خاص فان هذا البحث يهدف الي معرفة مدي تأثير الإنفاق العام في النمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٩) من خلال تحديد بعض المتغيرات الاقتصادية والتي من

شأنها معرفة مستوي النمو الاقتصادي وتطوره، وتشمل المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حجم العمالة، معدل البطالة، حجم الصادرات وحجم الواردات، الإنفاق الاستهلاكي الخاص،الإنفاق الاستهلاكي العام ،الإنفاق الاستثماري الخاص، الإنفاق الاستثماري العام، وحجم الإنفاق العام.

فرضية الدراسة:

يستند البحث الي فرضية رئيسية مفادها إن الإنفاق العام كان له دورا مهم في تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) من خلال تأثيره الايجابي والمعنوي علي المتغيرات الاقتصادية موضع الدراسة.

أهمية الدراسة:

تفيد الدراسة في الجانب النظري في إبراز مدي أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي وكذلك في إبراز آلية تأثير سياسة الإنفاق العام التوسعية علي النمو الاقتصادي من خلال مضاعف الإنفاق العام، وباعتبار إن الإنفاق العام محركا للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي إذا ما وجه بصورة صحيحة. أما الجانب التطبيقي يعطي النظرة حول أثار سياسة الإنفاق العام المتبعة في ليبيا علي النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة علي اسلوب التحليل الوصفي والكمي، بالإضافة الي استخدام بعض الأساليب الإحصائية التحليلية والتي من شانها المساعدة في تفسير النتائج من خلال استعراض الإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها. ويستخدم البحث المنهج الإحصائي في القياس، وذلك من خلال استخدام معادلة الاتجاه العام لكل نسب ومعدلات النمو لبنود الإنفاق المختلفة، واستخدام معامل الارتباط وذلك للتعرف علي مدي الارتباط بين المتغيرات. وتم الاعتماد علي البيانات الثانوية والصادرة من جهات رسمية مختلفة داخل الدولة والخاصة بالإنفاق العام والدخل القومي الليبي بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٩).

وتعتمد الدراسة علي البيانات الثانوية التي يتم الحصول عليها من البيانات المنشورة وغير المنشورة في مصادر مختلفة منها إصدارات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، والنشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، ووزارة التخطيط والاقتصاد، بالإضافة الي البيانات و المعلومات في شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) وكذلك الاستعانة بالبحوث والدراسات المرتبطة بموضوع البحث.

الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية:

أن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتحولها من الدولة الحارسة الي الدولة المتداخلة، تم الي الدولة المنتجة، تطورات أهمية وحجم الإنفاق العام، باعتباره أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة والتي تعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، و مدي تأثيرها في النشاط الاقتصادي، كما أن تزايد حجم الإنفاق العام كما ونوعا وبشكل مستمر في معظم دول العالم، رغم معارضة بعض الاقتصاديين علي زيادة حجم الإنفاق العام. وقد تطور الإنفاق العام بشكل واضح بعد الحربين العالميتين الأولي والثانية حتى أصبحت زيادة الإنفاق العام ظاهرة عرفت باسم (ظاهرة نمو الإنفاق العام). ففي هذا الجزء من البحث نحاول التعرف علي مفهوم الإنفاق العام والأسباب التي أدت الي تزايده في الاقتصاد الحديث.

ماهية النفقات العامة:

لم يختلف الاقتصاديون في مفهوم النفقة العامة بقدر ما اختلفوا في تأثيرها علي النشاط الاقتصادي، فقد عرفت النفقة العامة علي أنها كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة. [٢]

وعرف الإنفاق العام بأنه المدفوعات التي يقوم بها القطاع العام للحصول علي السلع والخدمات اللازمة لقيام القطاع بدوره في الاقتصاد. [٣]

أسباب نمو ظاهرة الإنفاق العام:

أن حجم الإنفاق العام ازداد وبشكل مستمر في معظم دول العالم، وتعتبر ظاهرة الإنفاق العام هي إحدى السمات المميزة للمالية العامة في هذا العصر من اجل توفير خدمات للمجتمع والحد من الاحتكارات ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي. إن زيادة النفقات العامة لا يعني بالضرورة زيادة المنفعة العامة والمترتبة عليها، كما لا تؤدي حتما الي زيادة التكاليف علي الإفراد كنتيجة لتلك الزيادة، و أنما ظاهرة النمو في الإنفاق العام تعود الي أسباب عديدة تظهر في مجموعتين:

١ . أسباب الزيادة الظاهرية للإنفاق العام:

تعرف الزيادة الظاهرة للنفقات العامة بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من السلع الخدمات لإشباع حاجاته العامة. (٥)، وفي معظم الأحيان تكون الزيادة الظاهرية للنفقات العامة في تزايد مستمر في حين يكون هناك انخفاض في مستوي الخدمات التي يتحصل عليها الإفراد. ومن أهم الأسباب الظاهرية في زيادة النفقات العامة هي:

أ. **زيادة عدد السكان :** إن زيادة عدد السكان يتطلب زيادة في الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لإفراد المجتمع، وذلك من اجل المحافظة علي مستوي نصيب الفرد من تلك الخدمات. كما أن ارتفاع عدد السكان يزيد من حصيلة نفقات الرعاية الصحية والاجتماعية، لهذا فان زيادة في عدد السكان يجعل من زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية.

ب. **التوسع في الجهاز الإداري للحكومة :** التوسع في الأجهزة الإدارية الحكومة يزداد بمعدل اعلي من زيادة الخدمات العامة، مما يترتب علي ذلك التوسع في الجهاز الإداري في عدد الموظفين في تلك الأجهزة مما يزيد من حجم الإنفاق العام. بالإضافة إلي التخصص وتقسيم العمل الذي يحتاج إلي عدد من الموظفين في الجهاز الإداري للحكومة وبالتالي ازدياد النفقات العامة الظاهرية.

ج. **أسباب إدارية :** أن التوسع في الإدارات والأجهزة الحكومية دون أي منفعة عامة يترتب علي ذلك تزايد ظاهرة البطالة المقنعة. كما أن التوسع في الإنفاق علي الأبنية والأثاث والتكاليف الإدارية دون أي تطور في المنفعة العامة يؤدي الي زيادة حجم النفقات الظاهرية.

د. **انخفاض القيمة الحقيقية للنقود :** أن ارتفاع العام للأسعار من شانه أن يؤدي الي انخفاض القيمة الحقيقية للنفقات العامة وهو ما يدفع الدولة الي رفع من القيمة النقدية لها المحافظة علي منفعتها الحقيقية ثابتة.

٢ . الأسباب الحقيقية لنمو الإنفاق العام:

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم الإنفاق العام زيادة الفعلية في قيمة النفقات العامة، مما يؤدي الي زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة. وتنقسم الأسباب الحقيقية للنفقات العامة الي أسباب اقتصادية، أسباب سياسية، أسباب اجتماعية و أسباب مالية.

أ. **الأسباب الاقتصادية :** إن من أهم الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة :

– **النمو الاقتصادي وزيادة مستوي الدخل القومي :** أن ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي مرتبط بالزيادة في حجم مستوي الدخل القومي، أي ان زيادة معينة في الدخل الفردي يؤدي إلي زيادة طلبه علي السلع والخدمات العامة و لتلبية ذلك الطلب فان علي الدولة ان تقوم بزيادة الإنفاق العام من اجل إشباع مثل تلك الحاجات.

– **تطور دور الدولة الاقتصادي :** أن تطور النشاط الاقتصادي في الدولة يتطلب منها التدخل في حل الأزمات الاقتصادية وذلك من خلال زيادة الطلب الكلي مما يؤدي الي تنشيط عجلة الاقتصاد وهذا يتطلب الزيادة في حجم الإنفاق العام باعتباره من أهم الأدوات المستخدمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة.

ب. **الأسباب السياسية :** إن من أهم الأسباب السياسية التي تؤدي الي زيادة حجم النفقات العامة هي:

- تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات وانتشار المبادئ الديمقراطية أدي الي توسع نشاطات الدولة، بحيث أصبحت كل حكومة منتخبة تحاول إرضاء الرأي العام كي تستطيع تجديد فترات حكمها مما أدي الي زيادة حجم الإنفاق العام.
- تعدد الأحزاب السياسية وانتشارها وتنافسها، بحيث يسعي كل حزب الي كسب رضا إفراد المجتمع من اجل الحصول علي أصواتهم، وهذا التنافس بين الأحزاب أدي الي زيادة النفقات العامة.
- زيادة انتشار بعض الآفات الأخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة كالرشوة، الاختلاس و التزوير أدي الي زيادة تكاليف الخدمات العامة، وهذا يزيد من حجم الإنفاق العام.
- تزايد الإنفاق الحربي وخصوصا في الدول النامية لغرض شراء المعدات والآلات الحربية وزيادة تكلفة تجهيز الجيوش، بالإضافة المنازعات الإقليمية أدي الي زيادة في حجم النفقات العامة.
- التوسع في نطاق العلاقات الدولية وزيادة عدد البعثات الدبلوماسية وحجمها وأنواعها كل ذلك أدي الي زيادة كبيرة في حجم الإنفاق العام.

ج. **الأسباب الاجتماعية :** إن تزايد الوعي الاجتماعي بين إفراد المجتمع ساهم في زيادة الضغوطات علي الدولة ومطالبتها بزيادة حجم نفقاتها الاجتماعية لدعم الطبقات المتضررة، بالإضافة الي التوسع في مجال الإنفاق الاجتماعي مثل التامين الصحي للعمال، والتامين ضد البطالة، تعويض إصابات العمل ومشروعات الضمان الاجتماعي، كل هذا أدي زيادة حقيقية في حجم النفقات العامة.

د. **الأسباب المالية :** يجب علي الدولة التنويع في مصادر الإيرادات الحكومية والأساليب المستخدمة في تحصيلها مما يزيد من تقدم الدولة اقتصاديا وإداريا واجتماعيا. كما يجب علي الدولة وضع شروط سهلة ومناسبة علي القروض الممنوحة للإفراد والإعفاء فوائد السندات من الضرائب، وهذا يؤدي الي توسع الدولة بالإنفاق العام في المشاريع الرأسمالية والاجتماعية.

العقبات التي تؤثر علي النمو الاقتصادي:

يواجه النمو الاقتصادي مجموعة من العقبات والتي يعيق من تحقيقه من أهمها:

أ . العقبات الداخلية:

ويقصد بها تلك العقبات التي يكون مصدرها من داخل الدولة، وبالتالي يمكن تقسيمها الي:

- عقبات اقتصادية: وهي العقبات التي يكون مصدرها عوامل اقتصادية، واهم تلك العوامل ما يلي:
- انخفاض مستوي الدخل القومي: والذي يؤدي الي انخفاض مستوي الدخل الفرد مما يؤدي الي انخفاض معدل طلب الإفراد علي السلع والمنتجات المحلية، بالإضافة الي انخفاض معدل إنتاجية الفرد، وبالتالي يؤثر علي معدل الدخل الموجه للادخار والاستثمار.
- التبعية الاقتصادية: أن احتكار دولة قوية الي المواد الأولية للدولة نامية، تم تصنيعها وإعادتها الي أسواق الدولة النامية بأرباح عالية، وبذلك تصبح النامية تابعة للمتقدمة، ويصل الأمر الي التبعية السياسية.
- ضيق الأسواق المحلية: أن ضعف القوة الشرائية في الأسواق المحلية، والجهل بأحوال السوق و الأساليب والوسائل الحديثة للإنتاج كل ذلك يكون له تأثير في إعاقة عملية النمو الاقتصادي.
- عقبات غير اقتصادية: وهي العقبات التي يكون مصدرها غير اقتصادي، واهم تلك العوامل ما يلي:
- العوامل الاجتماعية والثقافية: أن وجود بعض التقاليد والقيم والتي تعارض التغير والتطوير، بالإضافة عوامل طبقية والطائفية كل ذلك يعيق من عملية التنمية الاقتصادية.
- العوامل السياسية: أن الانقلابات العسكرية والفتن وعدم وجود الأمن، مما يجعل أصحاب رؤوس الأموال يهربون الي خارج الدولة.
- العوامل الإدارية: أن النمو الاقتصادي في أي دولة يحتاج الي جهاز إداري وقيادات إدارية ذات كفاءة عالية، وتكون هذه القيادات قادرة علي إدارة وتوجه المؤسسات الدولة بصورة صحيحة.

ب. العقبات الخارجية:

ويقصد بها تلك العقبات التي يكون مصدرها من خارج الدولة، أن من أهم هذه العقبات الخارجية، الشروط الجائرة التي تضعها الدول الرأسمالية إمام الدول النامية من اجل القروض والإعانات، بالإضافة الي عدم تصدير الخبرات التقنية والفنية ذات الكفاءة العالية من الدول المتقدمة الي الدول النامية إلا بشروط وضمانات قاسية.

اثر سياسة الإنفاق العام علي بعض المتغيرات الاقتصادية موضع الدراسة:

تلعب النفقات العامة دورا هاما في الاقتصاد ونموه ليس فقط في ليبيا وإنما في كل دول العالم. كما أن النفقات العامة تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية، وبحكم أن النفقة العامة تعني بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة علي حد سواء، ومع تطور ونمو حجم الإنفاق العام أصبح الاهتمام في ظل الفكر الاقتصادي المعاصر يركز علي دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام ومدي تأثيره بالمتغيرات الاقتصادية.

لذا سوف يتناول هذا البحث حصر وتحديد بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)، وذلك من خلال مجموعة المتغيرات بالأسعار الجارية والتي تشمل الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حجم العمالة، الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام، الإنفاق الاستثماري الخاص، الإنفاق الاستثماري العام، النفقات الجارية والرأسمالية، وحجم الإنفاق العام، وباعتبار معرفة تطور هذه المؤشرات أو المتغيرات يعطي دلالة علي مدي نمو أو تدهور في النشاط الاقتصادي.

- تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي:

أن اقتصاد ليبيا شهد تطور خلال السنوات (١٩٩٥-٢٠٠٩) مدعوما بتزايد أسعار النفط وخصوصا في السنوات الأخيرة من مدة الدراسة، وقد بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الليبي نحو ٧٠٩٠٦ مليون دينار في عام ٢٠٠٨، إلا انه تراجع خلال العام ٢٠٠٩ لنحو ٧١ % مقارنة بعام ٢٠٠٨، أي بنحو ٢٠٠٠٠ مليون دينار، ويرجع ذلك الي انخفاض أسعار النفط والأزمة العالمية.

تبين من الجدول رقم (١) تزايد الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)، وقد تراوحت بين حد ادني بلغ نحو ١٠٦٧٩ مليون دينار في عام ١٩٩٥، وحد أقصي بلغ نحو ٧٠٩٠٦ مليون دينار في عام ٢٠٠٩ وبمتوسط بلغ نحو ٣٠١٠٦ مليون دينار خلال فترة الدراسة. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) اتضح من المعادلة رقم (١) في الجدول رقم (٢) أن الناتج المحلي الإجمالي علي مستوي ليبيا قد أخذ في الزيادة بمقدار معنوي إحصائيا بلغ نحو ٣٧٤٧ مليون دينار سنويا، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو ١٢,٤٥% من المتوسط العام خلال نفس الفترة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠,٩١، أي أن نحو ٩١ % من التغيرات الحادثة في الناتج المحلي يرجع تأثيرها الي عنصر الزمن.

- تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

من استعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (١)، أتضح أن هناك تذبذب في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ، وقد تراوحت بين حد ادني بلغ نحو ٢٤٣٣ دينار عام ١٩٩٥، وحد أقصي بلغ نحو ١١٧٥٣ دينار في عام ٢٠٠٨ وبمتوسط بلغ نحو ٥٧٧٢ دينار خلال فترة الدراسة. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩) اتضح من المعادلة رقم (٢) في الجدول رقم (٢) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي علي مستوي ليبيا قد أخذ في الزيادة بمقدار معنوي إحصائيا بلغ نحو ٥٤٢,٨ دينار سنويا، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو ٩,٤% من المتوسط العام خلال نفس الفترة، كما قدر معامل التحديد بنحو٠,٨٣.

جدول رقم (١) تطور الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)

السنة	الناتج المحلي إجمالي (مليون دينار)	عدد السكان (نسمه)	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (دينار)
١٩٩٥	١٠٦٧٩	٤٣٨٩٨٢٠	٢٤٣٣
١٩٩٦	١٢٣٣٠	٤٤٦٠٢٤٥	٢٧٦٤
١٩٩٧	١٤١٠٠	٤٥٣٢٨٠٢	٣١١١
١٩٩٨	١٢٦١٠	٤٦٠٧٨٠٢	٢٧٣٧
١٩٩٩	١٤٠٧٥	٤٦٨٥١٣٢	٣٠٠٤
٢٠٠٠	١٧٦٢٠	٤٧٦٤٨٦٥	٣٦٩٨
٢٠٠١	١٨٥٩٢	٤٨٩٧٠٧٤	٣٧٩٦
٢٠٠٢	٢٤٦٨٤	٤٩٨١٨٦١	٤٩٥٥
٢٠٠٣	٢٩٨٩٠	٥٠٦٩٢٨٣	٥٨٩٦
٢٠٠٤	٤٣١٦٦	٥١٨٩٤٢٢	٨٣١٨
٢٠٠٥	٤٣٥٦١	٥٢٤٢٣٥٢	٨٣٠٩
٢٠٠٦	٤٦١٣٢	٥٢٩٨١٥٢	٨١١٠
٢٠٠٧	٥٢٣٣٩	٥٦٨٨٠٢٠	٩٢٠٢
٢٠٠٨	٧٠٩٠٦	٦٠٣٣٠٢٩	١١٧٥٣
٢٠٠٩	٥٠٩٠٧	٦٠٩٨٨٦٩	٨٣٤٧
المتوسط	٣٠١٠٦		٥٧٧٢

المصدر: جمعت وحسبت من:

١. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد متفرقة، ٢٠٠٢-٢٠١٢ ، طرابلس، ليبيا.

٢. مجلس التخطيط العام،إدارة الخطط والبرامج،المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية،(١٩٦٢-٢٠٠٠)، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٠.

جدول رقم (٢) معادلات الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩):

المتغير	وحدة القياس	النموذج	R^2	F	متوسط المتغير	التغير السنوي كميا	التغير السنوي %
الناتج المحلي الإجمالي (١)	مليون (دينار)	ص^هـ =١٢٩,٤٠٩٥ + ٣٧٤٧,٠٨٢س^هـ (١١,٥٤٧)**	٠,٩١	١٣٣,٣٨٩	٣٠١٠٦	٣٧٤٧,٠٨٢	١٢,٤٥
متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي(٢)	دينار	ص^هـ =١٤٢٨,٩٧١+ ٥٤٢,٨٢٨٦ س^هـ (٧,٨٩٠)**	٠,٨٣	٦٢,٢٥٦	٥٧٧٢	٥٤٢,٨٢٨٦	٩,٤

ص^هـ = تشير إلي القيمة التقديرية لقيمة الظاهرة موضع الدراسة في السنة هـ ، س^هـ عنصر الزمن حيث هـ تساوي ١،٢،٣،.....،١٥، والأرقام بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تشير إلي قيمة (ت) المحسوبة * ، ** القيم المقدرة معنوية عند مستوي معنوية ، ٠,٠١ **.

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١)

- تطور عدد العاملون اقتصاديا:

من استعراض البيانات في الجدول رقم (٣)، أتضح أن هناك تزايد في حجم العاملون اقتصاديا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ، وقد تراوحت بين حد ادني بلغ نحو ٩٨١٤٢٤ عامل في عام ١٩٩٥، وحد أقصي بلغ نحو ١٤٤٢٨٠٠ عامل في عام ٢٠٠٩ وبمتوسط بلغ نحو ١١٩٦٥٦٣ عامل خلال فترة الدراسة. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني لعاملون اقتصاديا في ليبيا خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩) اتضح من المعادلة رقم (١) في الجدول رقم (٤) أن حجم العاملون اقتصاديا علي مستوي ليبيا قد أخذ في الزيادة بمقدار معنوي إحصائيا بلغ نحو ٣٣٦٤٤ عامل سنويا، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو ٢,٨١% من المتوسط العام خلال نفس الفترة، كما قدر معامل التحديد بنحو٠,٩٩.

- تطور عدد العاطلون عن العمل:

من استعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (٣)، أتضح أن هناك تزايد في حجم العاطلون عن العمل خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ، وقد تراوحت بين حد ادني بلغ نحو ١١٩٥٣٢ عامل عام ١٩٩٥،

وحد أقصي بلغ نحو ٣٦٨٩٩٠ عامل في عام ٢٠٠٩ وبمتوسط بلغ نحو ٢٦١٤٣٥ عامل خلال فترة الدراسة. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني لحجم العاطلون عن العمل في ليبيا خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩) اتضح من المعادلة رقم (٢) في الجدول رقم (٤) أن عدد العاطلون علي مستوي ليبيا قد أخذ في الزيادة بمقدار معنوي إحصائيا بلغ نحو ٢٥٦٣٣ عامل سنويا، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو ٩,٨% من المتوسط العام خلال نفس الفترة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠,٧٦.

- تطور عدد إجمالي القوي العاملة:

من استعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (٣)، أتضح أن هناك تزايد في عدد إجمالي القوي العاملة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ، وقد تراوحت بين حد ادني بلغ نحو ١١٠٠٩٥٦ ألف عامل عام ١٩٩٥، وحد أقصي بلغ نحو ١٨١١٧٩٠ ألف عامل في عام ٢٠٠٩ وبمتوسط بلغ نحو ١٤٣٩٥٨٥ ألف عامل خلال فترة الدراسة. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني للقوي العاملة الإجمالية في ليبيا خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩)، اتضح من المعادلة رقم (٣) في الجدول رقم (٤) أن إجمالي القوي العاملة علي مستوي ليبيا قد أخذ في الزيادة بمقدار معنوي إحصائيا بلغ نحو ٥٣٤٤٦,١٨ ألف عامل سنويا، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو ٣,٧١% من المتوسط العام خلال نفس الفترة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠,٩٩.

- تطور معدل البطالة في ليبيا:

من استعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (٣)، أتضح أن هناك تذبذب في معدل البطالة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ، وقد تراوحت بين حد ادني بلغ نحو ١٠,٨٦ % في عام ١٩٩٥، وحد أقصي بلغ نحو ٢٠,٧٤ % في عام ٢٠٠٦ وبمتوسط بلغ نحو ١٦,٣٤ % خلال فترة الدراسة. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني لمعدل البطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩) اتضح من المعادلة رقم (٤) في الجدول رقم (٤) أن نسبة البطالة علي مستوي ليبيا قد أخذ في الزيادة بمقدار معنوي إحصائيا بلغ نحو ٠,٧٧١ ألف عامل سنويا، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو ٤,٧٢ % من المتوسط العام خلال نفس الفترة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠,٩٧.

جدول رقم (٣) تطور إجمالي عدد العاملون والعاطلون ومعدل البطالة في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)

السنة	العاملون	العاطلون	إجمالي القوي العاملة	معدل البطالة (%)
١٩٩٥	٩٨١٤٢٤	١١٩٥٣٢	١١٠٠٩٥٦	١٠,٨٥٧
١٩٩٦	١٠٠٦٥٦٧	١٣١٣٣٠	١١٣٧٨٩٧	١١,٥٤١
١٩٩٧	١٠٣٢٧٧٣	١٤٤٣٦٦	١١٧٧١٣٩	١٢,٢٦٤
١٩٩٨	١٠٦٠١٠٦	١٥٨٧٨٢	١٢١٨٨٨٨	١٣,٠٢٧
١٩٩٩	١٠٨٨٦٣٢	١٧٤٧٣٥	١٢٦٣٣٦٧	١٣,٨٣١
٢٠٠٠	١١١٨٤٢١	١٩٢٤٠٣	١٣١٠٨٢٤	١٤,٦٧٨
٢٠٠١	١١٤٩٥٤٩	٢١١٩٨٥	١٣٦١٥٣٤	١٥,٥٧٠
٢٠٠٢	١١٨٢٠٩٧	٢٣٣٧٠٨	١٤١٥٨٠٥	١٦,٥٠٧
٢٠٠٣	١٢١٦١٥٠	٢٥٧٨٢٤	١٤٧٣٩٧٤	١٧,٤٩٢
٢٠٠٤	١٢٥١٨٠٠	٢٨٤٦٢٠	١٥٣٦٤٢٠	١٨,٥٢٥
٢٠٠٥	١٢٨٩١٤٥	٣١٤٤٢١	١٦٠٣٥٦٦	١٩,٦٠٨
٢٠٠٦	١٣٢٨٢٨٦	٣٤٧٥٩٤	١٦٧٥٨٨٠	٢٠,٧٤١
٢٠٠٧	١٣٩٣٢٩٩	٣٥١١٥٠	١٧٤٤٤٤٩	٢٠,١٢٩
٢٠٠٨	١٤٠١٢٠٠	٣٦٠٠٨٨	١٧٦١٢٨٨	٢٠,٤٤٤
٢٠٠٩	١٤٤٢٨٠٠	٣٦٨٩٩٠	١٨١١٧٩٠	٢٠,٣٧١
المتوسط	١١٩٦٥٦٣	٢٦١٤٣٥	١٤٣٩٥٨٥	١٦,٣٤

المصدر:

١. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد متفرقة، (٢٠٠٢-٢٠١٢)، طرابلس، ليبيا.
٢. مجلس التخطيط العام،إدارة الخطط والبرامج،المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية،(١٩٦٢-٢٠٠٠)، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٠.
٣. مركز بحوث العلوم الاقتصادية،البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة(١٩٦٢-٢٠٠٦)طرابلس،ليبيا، ٢٠١٠.

جدول رقم (٤) معادلات الاتجاه الزمني لتطور حجم القوي العاملة ومعدل البطالة في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩):

المتغير	وحدة القياس	النموذج	R^2	F	متوسط المتغير	التغير السنوي	
						كميا	%
عدد العاملون(١)	(عامل)	ص^هـ = ٩٢٧٤٠٦,٨+ ٣٣٦٤٤,٥٦س^هـ (٤١,٦٠٤٥)**	٠,٩٩	١٧٣٠,٩٣٣	١١٩٦٥٦٣	٣٣٦٤٤,٥٨	٢,٨١
عدد العاطلون (٢)	(عامل)	ص^هـ =٥٦٣٧٠,٨٣+ ٢٥٦٣٣,٠٥ س^هـ (٦,٣٥٩)**	٠,٧٦	٤٠,٤٤٧	٢٦١٤٣٥	٢٥٦٣٣,٠٥	٩,٨
إجمالي العمالة (٣)	(عامل)	ص^هـ =١٠١٢٠١٦+ ٥٣٤٤٦,١٨ س^هـ (٤١,٦٣٦٧)**	٠,٩٩	١٧٣٣,٦١٣	١٤٣٩٥٨٥	٥٣٤٤٦,١٨	٣,٧١
معدل البطالة (٤)	(%)	ص^هـ = ١٠,١٧٨+ ٠,٧٧١ س^هـ (٢٠,٩٥٥)**	٠,٩٧	٤٣٩,١٣	١٦,٣٤	٠,٧٧١	٤,٧٢

ص^هـ = تشير إلي القيمة التقديرية لقيمة الظاهرة موضع الدراسة في السنة هـ ، س^هـ عنصر الزمن حيث ه تساوي ١،٢،٣،.....،١٥، والأرقام بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تشير إلي قيمة (ت) المحسوبة * ، ** القيم المقدرة معنوية عند مستوي معنوية، ٠,٠١ **.

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٣).

- تطور حجم الصادرات و حجم الواردات في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩):

شهد الميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) تقلبات عديدة نتيجة التذبذب الذي سجلته الصادرات بسبب التقلبات في سعر النفط الليبي خلال الفترة المدروسة وانطلاقا من أن المحروقات تشكل حوالي أكثر من ٩٥ % من صادرات ليبيا. من استعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (٥)، أتضح أن هناك شبه تزايد متواصل في الصادرات خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ، وقد تراوحت بين حد ادني بلغ نحو ٢٤٤٩ مليون دينار في عام ١٩٩٨، وحد أقصي بلغ نحو ٧٧٠٢٧ مليون دينار في عام ٢٠٠٨ وبمتوسط بلغ نحو ٢١٧٦٥ مليون دينار خلال فترة الدراسة، في حين قدر معدل التغير في الصادرات خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو -٣٥,٢ % عام ١٩٩٨، وحد أقصي بلغ نحو ١٤٥,٧ % عام ٢٠٠٢ وبمتوسط بلغ نحو ٣١,٧ %.

من استعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (٥)، أتضح أن هناك تذبذب في الواردات خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ، وقد تراوحت بين حد ادني بلغ نحو ٢١٠٦ مليون دينار عام ٢٠٠٠، وحد أقصي بلغ نحو ٢٧٥٠٣ مليون دينار في عام ٢٠٠٩ وبمتوسط بلغ نحو ٨٧٧٦ مليون دينار خلال فترة الدراسة، في حين قدر معدل التغير في الواردات خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو -١٧,٢ % عام ١٩٩٨، وحد أقصي بلغ نحو ٢٢٨ % عام ٢٠٠٢ وبمتوسط بلغ نحو ٢٥,٦ %. ومن نفس الجدول نجد أن الميزان التجاري لم سجل عجزا خلال فترة الدراسة، فقد تراوح بين حد ادني بلغ نحو ١٨٢ مليون دينار عام ١٩٩٨، وحد أقصي بلغ نحو ٥١٠٨٩ مليون دينار في عام ٢٠٠٨ وبمتوسط بلغ نحو ١٤٤٢٤ مليون دينار خلال فترة الدراسة.

تطور الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستهلاكي العام في ليبيا خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٩):

يعتبر الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستهلاكي العام من القنوات الوسيطة لأثر الإنفاق العام علي النمو الاقتصادي، ويعبر الاستهلاك الخاص عن كل السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الإعمال والمستخدمة من قبل الإفراد، إما الاستهلاك العام فهو استخدام إفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها إليهم قطاع الخدمات العامة سواء بمقابل أو بدون مقابل.

جدول رقم (٥) تطور حجم الصادرات وحجم الواردات في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩):

السنة	قيمة الصادرات مليون دينار	التغير في حجم الصادرات (%)	قيمة الواردات مليون دينار	التغير في حجم الواردات (%)	الميزان التجاري
١٩٩٥	٣١٠٤	١٨,١	٢١٤٩	٨,٧-	٩٥٥
١٩٩٦	٣٤٧٩	١٢,١	٢٥٦٤	١٩,٣	٩١٥
١٩٩٧	٣٧٧٨	٨,٦	٢٧٣٩	٦,٨	١٠٣٩
١٩٩٨	٢٤٤٩	٣٥,٢-	٢٢٦٧	١٧,٢-	١٨٢
١٩٩٩	٣٣٤٧	٣٦,٧	٢١٩٩	٣,٠	١١٤٨
٢٠٠٠	٦١٦٠	٨٤,٠	٢١٠٦	٤,٢-	٤٠٥٤
٢٠٠١	٥٤١٠	١٢,٢-	٢٨٩٥	٣٧,٥	٢٥١٥
٢٠٠٢	١٣٢٩١	١٤٥,٧	٩٤٩٣	٢٢٨	٣٧٩٨
٢٠٠٣	١٩٧٢٠	٤٨,٣	٩٣٨٦	١,١-	١٠٣٣٤
٢٠٠٤	٢٧٩٨٢	٤١,٩	١٣١١٠	٣٩,٧	١٤٨٧٢
٢٠٠٥	٤٢٨٣٦	٥٣,١	١٥٦٨٣	١٩,٦	٢٧١٥٣
٢٠٠٦	٥٦١٢٦	٣١,٠	١٦٦٥٩	٦,٢	٣٩٤٦٧
٢٠٠٧	٦١٧٢٦	١٠,٠	٢١٦٩٨	٣٠,٢	٤٠٠٢٨
٢٠٠٨	٧٧٠٢٧	٢٤,٨	٢٥٩٣٨	١٩,٥	٥١٠٨٩
٢٠٠٩	٤٦٣١٩	٣٩,٩	٢٧٥٠٣	٦,٠	١٨٨١٦
المتوسط	٢١٧٦٥	٣١,٧	٨٧٧٦	٢٥,٦	١٤٤٢٤

$$\text{التغير في حجم الصادرات أو الواردات\%} = \frac{\text{السنة الحالية – السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \times 100$$

المصدر: جمعت وحسبت من:

١. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، طرابلس، ليبيا، أعداد متفرقة.

٢. مجلس التخطيط العام،إدارة الخطط والبرامج، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية،(١٩٦٢-٢٠٠٠)، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٠.

يتبين من الجدول رقم (٦)، أن هناك تزايد متواصل في الإنفاق الاستهلاكي الخاص خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ، وقد تراوحت بين حد ادني بلغ نحو ٦٢٧٦ مليون دينار في عام ١٩٩٥، وحد أقصي بلغ نحو ١٨٣٩٩ مليون دينار في عام ٢٠٠٩ وبمتوسط بلغ نحو ١١١٢٨ مليون دينار خلال فترة الدراسة، في حين قدر معدل التغير في الاستهلاك الخاص خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو ٠,١ % عام ٢٠٠٩، وحد أقصي بلغ نحو ١٨,٩ % عام ٢٠٠٤ وبمتوسط بلغ نحو ٧,٨٦ %.

ومن استعراض البيانات في الجدول رقم (٦)، أتضح أن هناك تزايد متواصل في الإنفاق الاستهلاكي العام خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ، وقد تراوحت بين حد ادني بلغ نحو ٢٣٨٣ مليون دينار عام ١٩٩٥، وحد أقصي بلغ نحو ٦٥٧٦ مليون دينار في عام ٢٠٠٩ وبمتوسط بلغ نحو ٤٤٨٥ مليون دينار خلال فترة الدراسة، في حين قدر معدل التغير في الاستهلاك العام خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو ٠,٦ % عام ٢٠٠٩، وحد أقصي بلغ نحو ٢١,٨ % عام ١٩٩٦ وبمتوسط بلغ نحو ٦,١٣ %. ومن هنا نجد اقل معدل تغير في الاستهلاك سواء كان عاما أو خاصا في ليبيا سجل خلال العام ٢٠٠٩، ويرجع ذلك الي تدني أسعار النفط والأزمة العالمية، ولكن في العموم نجد انه و من ناحية الاستهلاك فانه قد شهد ارتفاعا متواصلا وهذا ما يؤكد عدم إزاحة الإنفاق العام للاستهلاك الخاص في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

تطور الإنفاق الاستثماري الخاص والإنفاق الاستثماري العام في ليبيا خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٩):

الاستثمار الخاص هو استثمار يقوم به الأشخاص بشكل فردي أو جماعي لحسابهم الخاص ودافعه الربح والمنفعة، إما الاستثمار العام فهو إجمالي ما تنفقه الدولة (القطاع العام) علي تكوين رأسمال حقيقي جديد.

من استعراض البيانات في الجدول رقم (٧)، أتضح أن هناك شبة تزايد متواصل في الاستثمار الخاص خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ، وقد تراوحت بين حد ادني بلغ نحو ٢٢١ مليون دينار في عام ١٩٩٥، وحد أقصي بلغ نحو ٢٧٥٥ مليون دينار في عام ٢٠٠٩ وبمتوسط بلغ نحو ١٣٣٦ مليون دينار خلال فترة الدراسة، في حين قدر معدل التغير في الاستثمار الخاص خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو ٣,٦- % عام ١٩٩٧، وحد أقصي بلغ نحو ٨٥,٦ % عام ٢٠٠١ وبمتوسط بلغ نحو ٢١,٤٩ %.

جدول رقم (٦) تطور الإنفاق الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩):

السنة	الإنفاق الاستهلاكي الخاص(مليون دينار)	التغير في الاستهلاك الخاص(%)	الإنفاق الاستهلاكي العام(مليون دينار)	التغير في الاستهلاك العام(%)
١٩٩٥	٦٢٧٦	٤,٢	٢٣٨٣	٩,٢
١٩٩٦	٦٨٠٨	٨,٥	٢٩٠٣	٢١,٨
١٩٩٧	٧٧٦٨	١٤,١	٣٣٣٣	١٤,٨
١٩٩٨	٨٠٧١	٣,٩	٣٤٣٩	٣,٢
١٩٩٩	٨٥١٣	٥,٥	٣٥٠١	١,٨
٢٠٠٠	٨٩٦٢	٥,٣	٣٦١٥	٣,٣
٢٠٠١	١٠٣٦٦	١٥,٧	٣٨٢٩	٥,٩
٢٠٠٢	١١٦٣٩	١٢,٣	٣٩٢٢	٢,٤
٢٠٠٣	١٢٩٩١	١١,٦	٤٠٢٥	٢,٦
٢٠٠٤	١٥٤٥٧	١٨,٩	٥٢١٣	٢,٩
٢٠٠٥	١٦٠٦٥	٣,٩	٥٥٧٣	٦,٩
٢٠٠٦	١٧٦٣٠	٩,٧	٦٠٩٠	٩,٣
٢٠٠٧	١٧٩٩٣	٢,١	٦٣٣٨	٤,١
٢٠٠٨	١٨٣٧٦	٢,١	٦٥٣٤	٣,١
٢٠٠٩	١٨٣٩٩	٠,١	٦٥٧٦	٠,٦
المتوسط	١١١٢٨	٧,٨٦	٤٤٨٥	٦,١٣

$$\text{التغير \%} = \frac{\text{السنة الحالية – السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \times ١٠٠$$

المصدر: جمعت وحسبت من:

١. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد متفرقة، (٢٠٠٢-٢٠١٢)، طرابلس، ليبيا.
٢. مجلس التخطيط العام، إدارة الخطط والبرامج، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية،(١٩٦٢-٢٠٠٠)، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٠.

جدول رقم (٧) تطور الإنفاق الاستثماري الخاص و الإنفاق الاستثماري العام في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) :

السنة	الإنفاق الاستثماري الخاص (مليون دينار)	التغير في الاستثمار الخاص(%)	الإنفاق الاستثماري العام (مليون دينار)	التغير في الاستثمار العام (%)
١٩٩٥	٢٢١	١٠,٥	١٠٢٤	١١,٦
١٩٩٦	٢٥٠	١٣,١	١٢٩٠	٢٥,٩
١٩٩٧	٢٤١	-٣,٦	١٤٤٣	١١,٩
١٩٩٨	٢٥٩	٧,٥	١٣٣٨	-٧,٣
١٩٩٩	٢٨١	٨,٥	١٥٥٥	١٦,٢
٢٠٠٠	٣٦٩	٣١,٣	١٩١٢	٢٢,٩
٢٠٠١	٦٨٥	٨٥,٦	٣٧٠٣	٩٣,٧
٢٠٠٢	١١٣٨	٦٦,١	٦٩٧٠	٨٨,٢
٢٠٠٣	١٨١٥	٥٩,١	٨١٥٩	١٧,١
٢٠٠٤	١٩٣٤	٦,٦	٨٧٤٩	٧,٢
٢٠٠٥	٢١٨٦	١٣,٠	١١١٤٥	٢٧,٤
٢٠٠٦	٢٥٦٩	١٧,٥	١١٩٤٩	٧,٢
٢٠٠٧	٢٥٩٩	١,٢	١٢٥٤٤	٥,٠
٢٠٠٨	٢٧٣٣	٥,٢	١٣١٧٨	٥,١
٢٠٠٩	٢٧٥٥	٠,٨	١٣١٩٩	٠,٢
المتوسط	١٣٣٦	٢١,٤٩	٦٥٤٤	٢٢,١٥

$$\text{التغير \%} = \frac{\text{السنة الحالية – السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \times ١٠٠$$

المصدر: جمعت وحسبت من:

١. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد متفرقة، (٢٠٠٢-٢٠١٢) ، طرابلس، ليبيا.
٢. مجلس التخطيط العام، إدارة الخطط والبرامج، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية،(١٩٦٢-٢٠٠٠)، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٠.

من استعراض البيانات في الجدول رقم (٧)، أتضح أن هناك شبه تزايد متواصل في الاستثمار العام خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ، وقد تراوحت بين حد ادني بلغ نحو ١٠٢٤ مليون دينار عام ١٩٩٥، وحد أقصي بلغ نحو١٣١٩٩ مليون دينار في عام ٢٠٠٩ وبمتوسط بلغ نحو ٦٥٤٤ مليون دينار خلال فترة الدراسة، في حين قدر معدل التغير في الاستثمار العام خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو -٧,٣ % عام ١٩٩٨، وحد أقصي بلغ نحو ٩٣,٧ % عام ٢٠٠١ وبمتوسط بلغ نحو ٢٢,١٥ %. في العموم نجد انه و من ناحية الاستثمار فانه قد شهد شبه ارتفاعا متواصلا وهذا ما يؤكد عدم إزاحة الاستثمار العام للاستثمار الخاص في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

تطور حجم الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩):

يتكون هيكل النفقات العامة في ليبيا حسب التقسيم الاقتصادي من النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية. النفقات الجارية تشمل الأجور والرواتب، وما ينفق علي شراء السلع والخدمات، وأخيرا التحويلات الجارية. النفقات الحكومية الجارية تشمل النفقات الحكومية التي لا يترتب علي إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي، ويطلق عليها أحيانا النفقات العادية. اما النفقات الرأسمالية تمثل نفقات استثمارية علي المشروعات البنية الأساسية بمجالاتها المختلفة.

ومن خلال البيانات بالجدول رقم (٨) نلاحظ أن النفقات الحكومية في تزايد مستمر طلية مدة البحث وعلي الرغم من الجانب الايجابي لهذه المسألة إلا أن هناك جانبا سلبيا يترتب علي هذا التزايد، وهو ان الزيادة المستمرة في النفقات الحكومية ليست مقبولة، فهي فضلا عن أنها استهلاك للموارد العامة، فهي ترتب أثار سلبية علي مدخرات الحكومية اللازمة لتمويل عملية التنمية، لذا ينبغي وضع النفقات الحكومية، ولاسيما الجارية في حدود التي تكفل استقرار الفائض الجاري وتنميته. [١]

جدول رقم (٨) تطور النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية في ليبيا خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٩):

السنة	النفقات الجارية ملون دينار	التغير في النفقات الجارية (%)	النفقات الرأسمالية مليون دينار	التغير في النفقات الرأسمالية (%)
١٩٩٥	٨٦٥٩	٨,٢	١٢٤٥	١٣,١
١٩٩٦	٩٧١١	١٢,١	١٥٤٠	٢٣,٧
١٩٩٧	١١١٠١	١٤,٣	١٦٨٤	٩,٤
١٩٩٨	١١٤١٠	٢,٨	١٥٩٧	-٥,٢
١٩٩٩	١١٤١٦	٠,٠٥	١٨٣٦	١٥,٠
٢٠٠٠	١١٥٧٧	١,٤	٢٢٨١	٢٤,٢
٢٠٠١	١٣٨٩٥	٢٠,٠	٤٣٨٨	٩٢,٤
٢٠٠٢	١٥٥٦١	١١,٩	٨١٠٨	٨٤,٨
٢٠٠٣	١٦٨١٦	٨,١	٩٩٧٤	٢٣,٠
٢٠٠٤	٢١٣٧٠	٢٧,١	١٠٦٨٣	٧,١
٢٠٠٥	٢٢٦٣٨	٥,٩	١٣٣٣١	٢٤,٨
٢٠٠٦	٢٤٢٢٠	٧,٠	١٤٥١٨	٨,٩
٢٠٠٧	٢٤٣٣١	٠,٥	١٥١٤٣	٤,٣
٢٠٠٨	٢٤٩١٠	٢,٤	١٥٩١١	٥,١
٢٠٠٩	٢٣٨٧٥	-٤,٢	١٥٩٥٤	٠,٣
المتوسط	١٦٧٦٦	٧,٨	٦٩٢٢	٢٢,١

$$\text{التغير \%} = \frac{\text{السنة الحالية – السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \times ١٠٠$$

المصدر: جمعت وحسبت من:

١. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد متفرقة، ٢٠٠٢-٢٠١٢ ، طرابلس، ليبيا.

٢. مجلس التخطيط العام، إدارة الخطط والبرامج، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية،(١٩٦٢-٢٠٠٠)، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٠.

٣. مركز بحوث العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (١٩٦٢-٢٠٠٦)طرابلس،ليبيا، ٢٠١٠.

تبين من الجدول رقم (٨)، أن هناك تزايد في النفقات الجارية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ، وقد تراوحت بين حد ادني بلغ نحو ٨٦٥٩ مليون دينار في عام ١٩٩٥، وحد أقصي بلغ نحو ٢٤٩١٠ مليون دينار في عام ٢٠٠٨ وبمتوسط بلغ نحو ١٦٧٦٦ مليون دينار خلال فترة الدراسة. ، في حين قدر معدل التغير في النفقات الجارية خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو -٤,٢ % عام ٢٠٠٩، وحد أقصي بلغ نحو ٢٧,١ % عام ٢٠٠٤ وبمتوسط بلغ نحو ٧,٨ %. في العموم نجد ان النفقات الجارية قد شهدت ارتفاعا متواصلا وهذا ما يؤكد دعم الدولة لهذه النفقات خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

تبين من الجدول رقم (٨)، أن هناك شبه تزايد في النفقات الرأسمالية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ، وقد تراوحت بين حد ادني بلغ نحو ١٢٤٥ مليون دينار عام ١٩٩٥، وحد أقصي بلغ نحو ١٥٩٥٤ مليون دينار في عام ٢٠٠٩ وبمتوسط بلغ نحو ٦٩٢٢ مليون دينار خلال فترة الدراسة. ، في حين قدر معدل التغير في النفقات الرأسمالية خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو -٥,٢ % عام ١٩٩٨، وحد أقصي بلغ نحو ٩٢,٤ % عام ٢٠٠١ وبمتوسط بلغ نحو ٢٢,١ %. في العموم نجد ان النفقات الرأسمالية قد شهدت ارتفاعا متواصلا وهذا ما يؤكد دعم الدولة لهذه النفقات خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

اثر سياسة الإنفاق العام علي النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩):

النمو الاقتصادي ليس فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد وان يترتب عليه زيادة في الدخل الفرد الحقيقي، بمعني ان الزيادة في معدل النمو الاقتصادي لابد وان تكون اعلي من الزيادة في معدل النمو السكاني، ولذلك فان الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة تعاني من التخلف ومعظمها من الدول النامية، ولذلك يتعين علي الدول النامية التي تسعي الي تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان حتى يتسنى لها رفع من معدل نموها الاقتصادي.

وعرف **فيليب بيرو** النمو الاقتصادي علي انه الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي. [٤]

وبالتالي فان معرفة النمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة المدروسة يتطلب معرفة التطورات في قيم الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة بالجدول رقم (٩) يوضح التطورات في النمو الاقتصادي والإنفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

يتضح من خلال الجدول السابق العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)، حيث إن الزيادة في حجم الإنفاق العام أدي الي الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وان هذه الزيادة في الإنفاق العام كان لها اثر ايجابي علي معدلات النمو،، أتضح أن معدل النمو في الإنفاق العام خلال الفترة المدروسة ، قدر بنحو ٩,٧ % و الناتج المحلي الإجمالي قدر بنحو ١٢,٥ %، أي أن زيادة الإنفاق العام بمقدار مليون دينار يؤدي الي زيادة الناتج المحلي الإجمالي الي أكثر من مليون ونصف دينار، إلا إن الزيادة في معدل النمو قد يكون جزء منها راجع الي الزيادة في حجم الواردات، اذ ان حجم الواردات تزايد خلال فترة الدراسة من ٢١٤٩ مليون دينار في عام ١٩٩٥ الي ٢٧٥٠٣ مليون دينار عام ٢٠٠٩، أي بزيادة قدرها ٧,٨%، هذه الزيادة في الواردات لها تأثير سلبي علي النشاط الاقتصادي المحلي من خلال تسببها في ضياع العديد من فرص الإنتاج المحلي، وأيضا الزيادة من معدلات البطالة التي وصلت متوسطها الي أكثر من ١٦% خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

وتبين من الجدول رقم (٩)، أن هناك تزايد في حجم الإنفاق العام خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ، وقد تراوحت بين حد ادني بلغ نحو ٩٩٠٤ مليون دينار في عام ١٩٩٥، وحد أقصي بلغ نحو ٤٠٨٢١ مليون دينار في عام ٢٠٠٨ وبمتوسط بلغ نحو ١٩٢٧٦ مليون دينار خلال فترة الدراسة ، في حين قدر معدل التغير في الإنفاق العام خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو -٢,٤ % عام ٢٠٠٩ ويرجع ذلك الي تدني أسعار النفط والأزمة العالمية، وحد أقصي بلغ نحو ٢٩,٨ % عام ٢٠٠٢ وبمتوسط بلغ نحو ٩,٧ %. في

العموم نجد أن النفقات الإجمالية قد شهدت ارتفاعا متواصلا وهذا ما يؤكد دعم الدولة للاقتصاد الوطني والاهتمام به بهدف تحسينه والرفع من مستوي نموه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩). كما نلاحظ، حدوث زيادة شبه متواصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وباعتبار النمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي تعني زيادة في مستوي النمو الاقتصادي. نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يعتبر من أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس معدل النمو الاقتصادي، ويتم حسابه من خلال قسمة إجمالي الناتج المحلي علي عدد السكان. ويتضح من الجدول رقم (٩)، ان معدل النمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة المعنية شهد شبه ارتفاع متواصل، وقد قدر متوسط النمو الاقتصادي بنحو ١١,٢ % خلال الفترة المعنية، وهذا يؤكد أن سياسة الإنفاق العام كان له الأثر الايجابي في زيادة مستوي النمو الاقتصادي الوطني خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

جدول رقم (٩) تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق العام و النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٩):

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	الإنفاق العام	نمو الإنفاق العام (%)	النمو الاقتصادي (%)
١٩٩٥	١٠٦٧٩	٧,١	٩٩٠٤	١١,٢	٥,٨
١٩٩٦	١٢٣٣٠	١٥,٥	١١٢٥١	١٣,٦	١٣,٦
١٩٩٧	١٤١٠٠	١٤,٤	١٢٧٨٥	١٣,٦	١٢,٦
١٩٩٨	١٢٦١٠	-١٠,٦	١٣٠٠٧	١,٧	-١٢,٠
١٩٩٩	١٤٠٧٥	١١,٦	١٣٢٥٢	١,٩	٩,٧
٢٠٠٠	١٧٦٢٠	٢٥,٢	١٣٨٥٨	٤,٦	٢٣,١
٢٠٠١	١٨٥٩٢	٥,٥	١٨٢٨٣	١٣,٩	٢,٧
٢٠٠٢	٢٤٦٨٤	٣٢,٨	٢٣٧٤١	٢٩,٨	٣٠,٥
٢٠٠٣	٢٩٨٩٠	٢١,١	٢٦٧٩٠	١٢,٨	١٩,٠
٢٠٠٤	٤٣١٦٦	٤٤,٤	٣٢٠٥٣	١٩,٦	٤١,١
٢٠٠٥	٤٣٥٦١	٠,٩٢	٣٥٩٦٩	١٢,٢	٠,٠٢
٢٠٠٦	٤٦١٣٢	٥,٩	٣٨٧٣٨	٧,٧	٠,٠١
٢٠٠٧	٥٢٣٣٩	١٣,٥	٣٩٤٧٤	١,٩	١٠,٧
٢٠٠٨	٧٠٩٠٦	٣٥,٥	٤٠٨٢١	٣,٤	٢٧,٧
٢٠٠٩	٥٠٩٠٧	-٢٨,٢	٣٩٨٢٩	-٢,٤	-٢٩,٠
المتوسط	٣٠١٠٦	١٢,٥	١٩٢٧٦	٩,٧	١١,٢

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (١، ٨).

الملخص والتوصيات:

يعتبر الإنفاق العام ذو أهمية من الناحية الاقتصادية باعتباره أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص، أو بين السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية، و الإنفاق العام يعتبر عاملا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة، أن معدل التغير في الاستهلاك الخاص خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)، تراوح بين حد ادني بلغ نحو ٠,١ % عام ٢٠٠٩، وحد أقصي بلغ نحو ١٨,٩ % عام ٢٠٠٤ وبمتوسط بلغ نحو ٧,٨٦ %، كما قدر معدل التغير في الاستهلاك العام خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو ٠,٦ % عام ٢٠٠٩، وحد أقصي بلغ نحو ٢١,٨ % عام ١٩٩٦ وبمتوسط بلغ نحو ٦,١٣ %، ومن هنا نجد اقل معدل تغير في الاستهلاك سواء كان عاما أو خاصا في ليبيا قد سجل خلال العام ٢٠٠٩، ويرجع ذلك الي تدني أسعار النفط والأزمة العالمية، ولكن في العموم نجد انه و من ناحية الاستهلاك فانه قد شهد ارتفاعا متواصلا وهذا ما يؤكد عدم إزاحة الإنفاق العام للاستهلاك الخاص في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩). كما توصلت الدراسة، أن ميزان التجاري لم سجل عجزا خلال الفترة المعنية، فقد تراوح بين حد ادني بلغ نحو ١٨٢ مليون دينار عام ١٩٩٨، وحد أقصي بلغ نحو ٥١٠٨٩ مليون دينار في عام ٢٠٠٨ وبمتوسط بلغ نحو ١٤٤٢٤ مليون دينار خلال فترة الدراسة. كما توصلت الدراسة أيضا، أن الاقتصاد الليبي شهد تطورا خلال السنوات (١٩٩٥-

٢٠٠٩) مدعوما بتزايد عائدات النفط نتيجة لتصاعد أسعاره في السوق الدولية ووصولها الي مستويات قياسية خصوصا في السنوات الأخيرة من المدة المذكورة، وكذلك نمو الكميات المنتجة من النفط خلال الفترة المدروسة الأمر الذي انعكس علي النشاط الاقتصادي الليبي، كما شهد حجم الإنفاق العام خلال الفترة المدروسة ارتفاعا متواصل، وقد تراوح بين حد ادني بلغ نحو ٩٩٠٤ مليون دينار عام ١٩٩٥، وحد أقصي بلغ نحو ٤٠٨٢١ مليون دينار في عام ٢٠٠٨ وبمتوسط بلغ نحو ١٩٢٧٦ مليون دينار، كما أن زيادة حجم الإنفاق العام أدت الي ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ١٠٦٧٩ مليون دينار ليبي عام ١٩٩٥ الي ٧٠٩٠٦ مليون دينار ليبي عام ٢٠٠٨، أي أن الناتج المحلي الإجمالي الليبي قد تضاعف أكثر من ست مرات خلال الفترة المدروسة، كما ان الزيادة في الإنفاق العام كان له اثر ايجابي علي معدلات النمو، حيث قدر معدل النمو الاقتصادي بمتوسط بلغ نحو ١١,٢% خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

التوصيات:

١. الترشيد في الإنفاق، والابتعاد عن المصروفات غير الضرورية، ووضع الميزانية الأكثر شفافية كل ذلك من شانه تحقيق التوازن الاقتصادي ورفع من مستوي الناتج المحلي الإجمالي.
٢. يجب وضع خطط مدروسة بشكل دقيق وواضح عن المشاريع المراد إنشائها وان تكون هذه المشاريع تتماشي مع الميزانية المرصودة لها حتي لا يكون هناك تجاوز في المصروفات.
٣. أن تحقيق الكفاءة الأكثر فاعلية في إنجاح الخطط الموضوعة والاستخدام الأمثل للموارد العامة لابد من دراسة الجدوى الاقتصادية لكل مشروع مراد إقامته.
٤. قله الاهتمام بالدراسات والبحوث وخصوصا التطبيقية منها في مجال الاقتصاد، قله البيانات الخاصة بموضوع البحث، وتضارب البيانات واختلافها من مصدر الي أخر يتطلب قاعدة بيانات تكون جهة أو مؤسسة مسئوله عنها.
٥. يجب التشجيع علي الاستثمار سواء كان خاصا أو عاما، من شانه التقليل من معدل البطالة، كما يعمل الاستثمار علي تنويع في مصادر الدخل وعدم الاعتماد علي النفط كمصدر وحيد للثروة.
٦. يجب علي الدولة تشجيع القطاع الخاص ودعمه للمشاركة في رفع من مستوي النشاط الاقتصادي بما لا يتعارض مع دورها في الإنفاق علي المشروعات الأساسية والتغيرات المرغوبة في بنية القطاعات الاقتصادية.
٧. المحافظة علي مستوي معين من النشاط الاقتصادي يتطلب أنفاق عام ذو طابع مدروس ومستمر، لإحداث التغيرات في الاتجاهات المطلوبة.
٨. خفض الواردات، من خلال وضع خطط وبرامج مدروسة للاستفادة من الموارد المحلية وخصوصا التي لها ميزة النسبية، وكذلك تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تسهيل الإجراءات الاستثمارية.

المراجع:

١. علي سيف علي المزروعي، اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية علي دولة الإمارات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، ٢٠١٢.
٢. فلح حسين خلف، المالية العامة، الطبعة الأولي، عالم الكتاب الحديث، جدار للكتاب العلمي، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٨٩.
٣. محمد عزيز، محمد عبدالجليل ابوشينة، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولي، ٢٠٠٢، ص ٤٨٤.
٤. محمد مدحت مصطفي، سهير عبدالظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ١٩٩٩، ص ٣٩.

٥.نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية، دار المناهج، الأردن، ٢٠٠٥، ص ٥٣.

المجلات والنشرات:

١. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد متفرقة، ٢٠٠٢-٢٠١٢، طرابلس، ليبيا.

٢. مجلس التخطيط العام، إدارة الخطط والبرامج، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية،(١٩٦٢-٢٠٠٠)، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٠.

٣. مركز بحوث العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (١٩٦٢-٢٠٠٦)، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٠.

Effect Government Expenditures On Economic Growth On Libya (1995-2009)

Dr. BAHRI MOHAMMED ELGHANAI

Agricultural Economics Lecturer- Faculty of Agriculture –University of Sirte

Summary

Public spending is important in economic terms as an important tool for the reallocation of resources between both public consumption and private consumption, or between capital goods and consumer goods, and public spending is considered an important factor in achieving economic stability through its contribution to economic growth. The study found that the rate of change in private consumption during the period (1995-2009), ranging from a minimum amounted to about 0.1% in 2009,and a maximum reached 18.9% in 2004 and by an average of about 7.86%, as much as the rate of change in public consumption during the same period from a minimum amounted to about 0.6% in 2009, and a maximum reached 21.8% in 1996 and by an average of 6.13%, it is here we find lower rate of change in consumption, whether public or private in Libya has been recorded in 2009, due to low oil prices and the global crisis, but in general, we find that he and the consumption side, it has witnessed a continuous rise and this is what underlines the lack of spending offsets year, private consumption in Libya during the period (1995-2009). The study also found that the trade balance registered a deficit during the period in question, it has ranged from a minimum amounted to about 182 million dinars in 1998 , and a maximum amounted to about 51089 million dinars in 2008 and an average of about

14424 million dinars during the period of study. The study also found that the Libyan economy has developed over the years (1995-2009) supported by the increase in oil revenues as a result of the escalation of prices in the international market and reaching record levels, especially in the last years of the period mentioned, as well as the growth of the produced quantities of oil during the period studied which is reflected in the Libyan economic activity. Public spending has witnessed during the period studied a continuous rise, has ranged from a minimum amounted to about 9904 Million dinars in 1995, the maximum was about 40821 million dinars in 2008 and an average of about 19276 million dinars, and the increase in public spending have led to GDP rose at current prices of 10679 million Libyan dinars in 1995 to 70906 million Libyan dinars in 2008 , meaning that the Libyan GDP has doubled more than six times during the period studied, and that the increase in public spending has had a positive impact on growth rates, with an estimated economic growth rate by an average of about 11.2% during the period (1995-2009).